ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: http://www.jtuh.tu.edu.iq

A geopolitical analysis of Turkish relations and its regional environment in the Middle East region Reality and challenges

Prof. Dr.Naseef.J.Aswad Salam

Iraq / Uinversity of Tikirt

* *Corresponding author: E-mail* :اميل الباحث

***Keywords*:**
geopolitics
international
relations
international terrorism
geostrategic

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 1 Mar. 2020
Accepted 9 Nov 2020
Available online 2 Mar 2021
E-mail
journal.of.tikrit.university.of.humanities@tu.edu.i
E-mail : adxxxx@tu.edu.iq

A B S T R A C T

international relationship and give it the art of maneuvering in more than one region as it dominates a very large area as its importance comes from the confluence of the two continents of Asia and Europe, and separates it from the northern coasts of the African continent the Mediterranean, as this geographical location is granted Unique to Turkey is of great importance in addition to its regional and international standing It is characterized by geopolitical and strategic characteristics, which raises the question of the nature of Turkey's regional role towards the Middle East and the reasons for this trend, as well as the impact of the natural and human characteristics of Turkey and the Middle East on their direction, if we realize the fact that Turkey has been since the Justice and Development Party took power and its orientations towards the Islamic world and its role in changing the structure of Turkish relations With its regional neighborhood from 2002 to 2019 with reference to the contradictions resulting from regional and international changes that occurred in the region, as a result of the failure of its policy due to interference in the problems, which produced contradictions and complications during the rule of the Justice and Development Party. This was reflected in the future of the relationship in light of regional and international changes. Therefore, the importance of this study lies through the comprehensive geographical view on the influence of political geography on those international relations according to the spatial space that reflects the geographical and political dimension of Turkish relations and its regional surroundings in accordance with the principle of diplomatic cooperation economically and militarily, and the aspiration of Turkey to extend logistical influence in the Middle East region in a way A year and its neighboring countries in particular, in addition to the aggravation of the political crisis that the countries of the Middle East are going through in light of political and economic changes that led to the subjugation of several Arab cities to the control of terrorist groups, which made these countries in a weak point for the manufacture of For a political decision Consequently, Turkey has worked to develop a rapid strategy to limit the penetration of these groups towards the Turkish interior and limit its regional and international role, which has become clear how it is nourished from its external agendas working hard for political instability, according to a global strategy adopted by the United States of America towards the regions that possess a spatial and political sense And activating these terrorist groups to serve them in order to maximize nationalism over identity and sect over religion, in light of the destruction of those areas, which embody the reality and greatness of its population throughout history and in the various countries of the Middle East region from the perspective of political geography.

© 2021 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOIhttp://dx.doi.org/10.25130/jtuh.28.2021.11

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

تحليل جغرافي سياسي للعلاقات التركية ومحيطها الاقليمي في منطقة الشرق الاوسط الواقع والتحديات

ا.د. نصيف جاسم اسود سالم/ جامعة تكريت/ كلية التربية للعلوم الانسانية

الخلاصة:

يعد موقع تركيا الجغرافي الاستراتيجي أحد أهم العوامل التي ساعدت على تطور علاقتها الدولية ومنحها فن المناورة في أكثر من منطقة واحدة كونها تهيمن على مساحة كبيرة جدًا كما تأتي اهميتها من التقاء

قارتين آسيا وأوروبا، ويفصلها عن السواحل الشمالية للقارة الأفريقية البحر المتوسط اذ يمنح هذا الموقع الجغرافي الفريد تركيا أهمية كبيرة بالإضافة إلى المكانة الإقليمية والدولية كونها تتميز بخصائص جيوسياسية و استراتيجية مما يثير مسألة طبيعة للدور الإقليمي لتركيا تجاه الشرق الأوسط وأسباب هذا الاتجاه وكذلك تأثير الخصائص الطبيعية والبشرية لتركيا والشرق الأوسط على اتجاههما ، ان ادركنا حقيقة مفادها تركيا منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم وتوجهاته نحو العالم الاسلامي ودوره في تغيير هيكل العلاقات التركية مع جوارها الاقليمي من ٢٠٠٢ إلى ٢٠١٩ مع الإشارة إلى التناقضات الناتجة عن التغيرات الإقليمية والدولية التي حدثت في المنطقة، كنتيجة لفشل سياستها بسبب التدخل في المشاكل مما أنتجت تناقضات وتعقيدات أثناء حكم حزب العدالة والتنمية. انعكس ذلك على مستقبل العلاقة في ضوء التغيرات الإقليمية والدولية.

لذا تكمن أهمية هذه الدراسة من خلال النظرة الجغرافية الشاملة في تأثير الجغرافيا السياسية على تلك العلاقات الدولية وفق الحيز المكاني الذي يجسده البعد الجغرافي والسياسي للعلاقات التركية ومحيطها الاقليمي وفق مبدأ التعاون الدبلوماسي اقتصادياً وعسكرياً ، وما تطمح اليه تركيا من بسط نفوذ لوجستي في منطقة الشرق الاوسط بشكل عام و دول جواره الجغرافي بشكل خاص ، اضافة الى تفاقم الأزمة السياسية التي تمر بها دول الشرق الاوسط في ضوء متغيرات سياسية وأقتصادية والتي ادت الى اخضاع عدة مدن عربية لسيطرة الجماعات الارهابية ، مما جعلت تلك الدول في نقطة ضعف لصناعة القرار السياسي وبالتالي عملت تركيا على وضع ستراتيجية سريعة للحد من تغلغل تلك الجماعات نحو الداخل التركي وتحجيم دورها الاقليمي والدولي ، والذي بات واضحاً كيف يتغذى من أجنده خارجية تعمل جاهدة الى عدم الاستقرار السياسي له وذلك وفق ستراتيجية عالمية تتبناها الولايات المتحدة الامريكية اتجاه المناطق التي تمتلك حاسة مكانية وسياسية وتفعيل تلك المجاميع الارهابية لخدمتها من اجل تعظيم القومية على الهوية والطائفة على الدين، في ضوء تدمير تلك المناطق والتي تجسد حقيقة وعظمة سكانها عبر التاريخ وفي مختلف دول اقليم الشرق الاوسط بمنظور الجغرافية السياسية.

المقدمة

اتسم العقد الاخير من القرن العشرين بالعديد من المتغيرات في العالم وفي مقدمتها انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة ، والتي انعكست على منطقة الشرق الاوسط التي شهدت تحولات في العلاقات الاقليمية فتزايد ظهور تركيا بعد وصول حزب العدالة والتنمية ٢٠٠٢ ، واعلانه تدشين سياسة جديدة في المنطقة قوامها تأكيد حضور تركيا ومكانتها كقوة مركزية للاستقرار وطرف فاعل لمعالجة مختلف القضايا والصراعات في المنطقة رافقت ذلك جملة من المتغيرات والتحولات والمتناقضات التي تركت اثار على الصعيدين الاقليمي والدولي ، دفعتها الى اعادة النظر في سياستها واستراتيجيتها بغية تحقيق مصالحها الذاتية كونها دولة برغماتية تسعى لتبني سياسة مستقلة نسبياً يسهل عليها قيادة الشرق الاوسط، فعمد كتاب احمد داود اوغلو العمق الاستراتيجي في منهجية العمل على تصفير المشكلات لأجل الوصول الى حلول ونتائج مرضية لجميع الاطراف لكن وجدت نفسها في دوامة متناقضات بل أنها عمقت المشكلات التي دعت الى تصفيرها فضلاً عن خلق مشكلات أخرى في المنطقة واصدق دليل على ذلك هو سعيها الى التدخل في سوريا لمنع

الكورد من الحصول على حكم ذاتي فيها فضلاً عن موقفها العدائي من مصر والسعودية بسبب موقفها من الإخوان المسلمين وتأييدها قطر في مواجهة الدول الحليفة الاخرى .

اولاً- مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس المتعلق بتوضيح طبيعة الدور الإقليمي لتركيا تجاه الشرق الاوسط، والأهداف التي تسعى لها تركيا مما فسح المجال امام الطموح التركي لعب دور إقليمي استراتيجي في المنطقة، حيث تسعى لتحقيق الاهداف من خلال توظيفها لقدراتها الجغرافية والاقتصادية والعسكرية في ظل الازمات التي تشهدها المنطقة، وتراجع النظام الإقليمي العربي وبروز القوى الإقليمية التي تتنافس على قيادة المنطقة تسعى هذه الدراسة الإجابة على تساؤلات الاتية :-

١- هل للعوامل الجغرافية دوراً في تحديد نوع العلاقات التركية مع دول الشرق الاوسط ؟

٢- هل كان لوصول حزب العدالة والتنمية الى سدة الحكم في تركيا عام ٢٠٠٢ أثراً في تغيير سياستها الخارجية مع دول الشرق الاوسط والدول الكبرى؟

٣- هل للأحداث السياسية المتسارعة في بعض دول الجوار دور في أنتهاج سياسة تركية جديدة خلاف سياستها السابقة؟

٤- هل للعوامل الجيو سياسية أثر في تناقضات السياسة الخارجية التركية في الشرق الاوسط ؟

ثانياً- فرضية الدراسة

تقوم الدراسة على فرضيه رئيسية مفادها : كلما زادت حدة المشاكل وحالة عدم الأستقرار في الشرق الأوسط كلما زادت فاعلية المتغيرات والمتناقضات للدور الاقليمي التركي فيها. وان تركيا في عهد حزب التنمية والعدالة رسمت لنفسها طريقا جديداً واسعا بين الشرق والغرب استجابة لمتطلبات ومتغيرات محلية وأقليمية ودولية, وفي ضوء ذلك يمكن وضع عدة فرضيات سوف تبين البحث صحتها من عدمه وكما يأتي

١- لعبت العوامل الجغرافية دور في تحديد نوعية العلاقة مع دول الشرق الاوسط وعلى وجه الخصوص دول الترابط الجغرافي مع تركيا.

٢- بدأ التوجه الحقيقي لتركيا اتجاه دول الشرق الاوسط بعد وصل حزب العدالة والتنمية الى الحكم في تركيا عام ٢٠٠٢ وعمل على تغيير اتجاه سياستها الخارجية من الغرب الى الشرق.

٣- عملت الاحداث التي حصلت في دول الجوار من احتلال العراق الى ثورات الربيع العربي على حدوث تناقض في سياسة تركيا الخارجية بالمقارنة ما قبل الاحداث وما بعدها.

٤- يلعب الموقع الاستراتيجي التركي دور كبير في توجه السياسة التركية في الشرق الاوسط.

ثالثاً- هدف الدراسة

تهدف الدراسة الى معرفة طبيعة العلاقات التركية في الشرق الأوسط ومدى التناقض في سياستها الخارجية بعد عام ٢٠٠٢ اي عند سيطرة حزب العدالة والتنمية برئاسة (أردوغان) فضلا عن بيان طبيعة العلاقات بين تركيا وجوارها الاقليمي(العراق- سوريا- اسرائيل – سعودية- ايران- قطر) وتهدف الدراسة ايضاً الى أمكانية

فهم الدوافع والعوامل التي تتحكم بالسياسة التركية، تجاه الدوائر الجيو سياسية، العربية وعلاقة كل دائرة وأثرها في الدوائر الأخرى فضلاً عن استشراف مستقبل العلاقات، كما تكمن أهمية البحث في التعرف على طبيعة المتناقضات في السياسة الخارجية التركية واثرها على علاقاتها مع دول الشرق الاوسط وما أفرزته من علاقات جديدة مغايره تماماً لطبيعة العلاقات في السنوات التي سبقت حكم حزب العدالة والتنمية وايضاح مدى تأثيرها في مستقبل العلاقات التركية مع دول جوارها الإقليمي.

رابعاً- حدود منطقة الدراسة

أ-الحدود المكانية : وهي التي تتناول دراسة الحدود الجغرافية للجمهورية التركية التي تمتد بين دائرتي عرض (٣٦°-٤٢°) شمالا، وخطي طول(٢٦°-٤٤°) شرقا ودول الجوار الاقليمي ضمن خريطة منطقة الشرق الاوسط.

ب- الحدود الزمانية : تغطي هذه الدراسة الفترة الزمنية مابين عامي (٢٠٠٢-٢٠١٨) اما مبررات اختيار عام ٢٠٠٢ كبداية للفترة الزمنية للبحث ذلك لانه في هذا العام وصل حزب العدالة والتنمية الى السلطة التي انتابها الكثير من التحولات والتغيرات وانتجت متناقضات في العلاقات مع دول الجوار التركي الاقليمي. انظر خريطة رقم (١)

خامساً- منهج البحث

المنهج هو اداة فعالة للوصول الى الهدف، وهو عبارة عن مجموعة من القواعد الثابتة التي يختارها الباحث تتطابق مع نوع الدراسة، وعلى الرغم من تعدد المناهج في الجغرافية السياسية الا انه تم الاعتماد في هذه الدراسة على منهج تحليل القوة والذي يقوم بتحليل العامل الجغرافي الذي يدخل في تركيب الدولة كطرف في معادلة القوة وفي تقييم الوزن السياسي للدولة من خلال الإنتقاء الدقيق للعناصر الجغرافية التي تؤثر بوضوح في الجغرافيا السياسية للدولة وقوتها، وتّم استخدام المنهج الإقليمي من خلال القيام بدراسة العوامل الطبيعية، والاقتصادية، والبشرية، وكذلك إعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي للتعرف على المتغيّرات التي طرأت على منطقة الدراسة خلال العقود الماضية.

خريطة رقم (١) : الموقع الجغرافي دولة تركيا ومحيطها الاقليمي .

المصدر : محمد هاني ، الشرق الاوسط مسرح الامم ، العدد ٦،مجلة افاق دولية ، مركز الشرق الاوسط للدراسات الاستراتيجية، بيروت ، ٢٠١٦،ص٨٦

١- العلاقات التركية مع جوارها الاقليمي

تعكس السياسة الاقليمية مفهوماً يرتبط بالسلوك الذي تتبعه وحدة سياسية او اكثر ضمن اطار اقليم يرتبط بمفهوم مكاني يحدده البعد الجغرافي ولكون اكثر الدول الاقليمية تأثيراً وتأثراً في الدور الاقليمي التركي اتجاه منطقة الشرق الاوسط هي العراق، وسوريا، ومصر، وايران، والسعودية، وقطر، وايران، واسرائيل لذلك سيتم تناولها هنا ضمن اطار المتناقضات الاقليمية .ينظر خريطة (٢)

١-١ العلاقات التركية العراقية

تعود العلاقات التركية العراقية في جذورها التاريخية الى حقيقة الجوار الجغرافي لذا فقد تأثرت هذه العلاقات بالأحداث السياسية الخارجية المحيطة بهما محلياً واقليمياً ودولياً وما يطرح من مشاريع اقليمية وفي مقدمتها مشروع نظام الشرق الاوسط الجديد, وعرفت العلاقات العراقية التركية ولاتزال تجاذباً وتنافراً وفق الانتماء الايديولوجي للطبقة الحاكمة في البلدين فكثيراً ما تلاقت مصالحها وكثيراً ما تشابكت بينهما وهذا التباين بالعلاقات يعد امراً طبيعياً في مسار العلاقات بشكل عام وغالباً ما اظهر الطرفان سوء او حسن النية لبعضهما نتيجة الموروث الفكري الذي تولد عن مخزون تاريخي قد لا يطوى بسهولة فالدولة العثمانية التي ورثتها تركيا كانت امبراطورية تضم العراق ضمن ولاياتها المتعددة, وصفت العلاقات التركية العراقية ذات طبيعة متقلبة لما مر به من مد وجزر خلال مراحلها المختلف فمرحلة تشهد تعاون وأخرى فتور وغيرها ثم تعود للوئام مرة أخرى وهكذا، فإذا عدنا الى ما بعد إعلان تأسيس الدولتين العراقية ١٩٢١ م والتركية ١٩٢٣م سنجد أن فترة العشرينات شهدت فيه العلاقات بين الدولتين مشاكل عدة منها عدم حسم قضية الحدود المشتركة

بينهما ومطالبة تركيا بولاية الموصل ومزاعمها بأحقيتها بها إلا أن هذه المشاكل سرعان ما تم تجاوزها في مرحلة توافق منذ بداية عقد الثلاثينات إلى انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ ومنذ عام ١٩٤٦ م إلى عام ١٩٥٨ م تأثرت العلاقات التركية العراقية بالمتغيرات الإقليمية والدولية التي مرت بها منطقة الشرق الاوسط والعالم ومنها الانقسام الدولي الذي خلفته أجواء الحرب الباردة وانضمام تركيا الى حلف شمال الأطلسي (الناتو) وتأسيس حلف بين تركيا والعراق عام ١٩٥٢ م ليكون نواة حلف بغداد الذي انضمت إلية بريطانيا وإيران وباكستان وانتهت هذه المرحلة عقب تغيير نظام الحكم في العراق عام ١٩٥٨ م، وما تبعه من إعلان تركيا نيتها التدخل العسكري في العراق لإعادة النظام الملكي ثم تراجعت، وما لحقه من اصطفاف العراق إلى جانب الاتحاد السوفيتي بحيث مرت العلاقات العراقية التركية بمرحلة توتر في هذه الحقبة[١].

خريطة (٢) دائرة العلاقات التركية الإقليمية

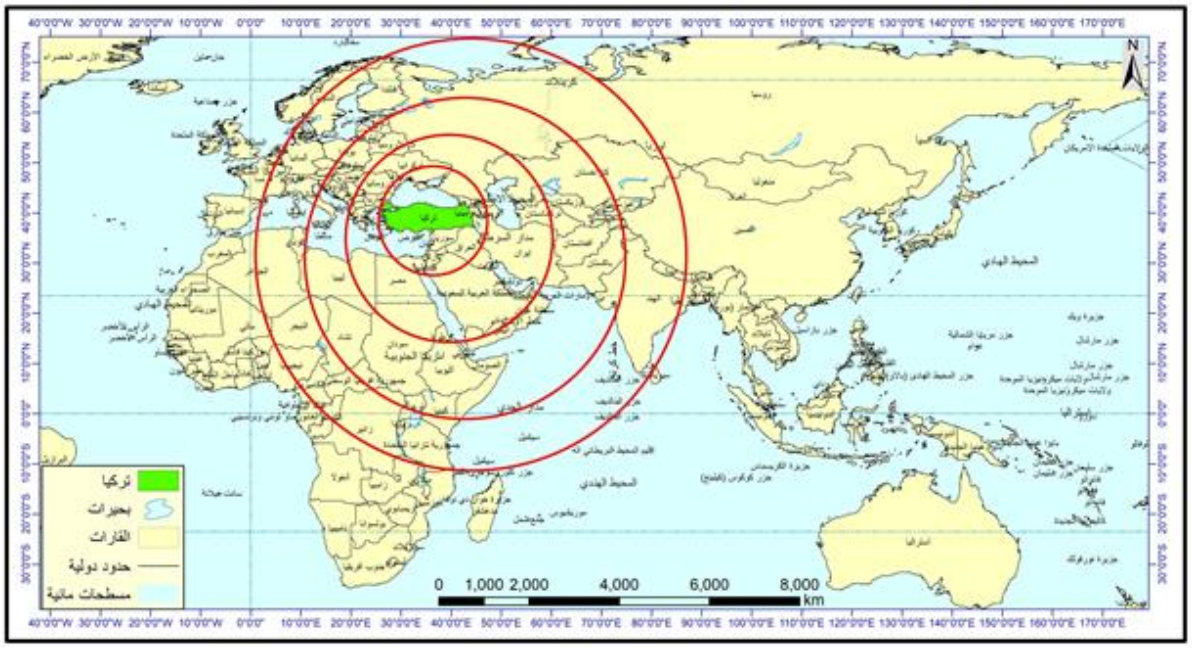

المصدر: https://www.turkeytravel2.com

وسرعان ما دخلت العلاقات التركية العراقية في مرحلة تعاون في عقد السبعينات والثمانينات بعد تقلص عوامل الاختلاف التي شهدتها المرحلة السابقة وفي ظل وجود حوافز للتعاون تحسنت هذه العلاقات وبشكل خاص في الثمانينات إبان الحرب العراقية الإيرانية ثم انتكست علاقات الدولتين أثناء وبعد حرب الخليج الثانية ١٩٩١م واشتراك تركيا فيها ضد العراق. عقبه إعلان نوع من الانفتاح الاقتصادي التركي على العراق لاسيما في نهاية عقد التسعينات وانفتاح سياسي تمثل برفض تركي لشن أي حرب على العراق في مطلع العقد الماضي لكن تُعد مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣م أكثر المراحل تقلباً في هذه العلاقات أذ حدثت فيها تغيرات سياسية داخل الدولتين عند وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا نهاية عام ٢٠٠٢م، وتغير النظام السياسي في العراق في ٩نيسان ٢٠٠٣م وما لحقها من تطورات وبالرغم من حصول بعض مواقف الاختلاف بين البلدين.

١-١-١ الموقف التركي من حرب الخليج الاولى والثانية عام ١٩٨٠ ـ ١٩٩٠

خلال حرب الخليج الاولى والممتدة من العام ١٩٨٠-١٩٨٨ كانت تركيا من الدول القليلة التي حافظت على الحياد في علاقتها بين البلدين والسبب كان بدافع اقتصادي بحت اذ ارتفع حجم التبادل التجاري بينهما وكان يميل لصالح تركيا حيث قفزت الصادرات التركية من ٢٢٠ مليون دولار عام ١٩٨١ الى مليار دولار عام ١٩٨٥، ويعادل ذلك ربع الصادرات التركية الاجمالية وحصلت تركيا على ٢٥٠ مليون دولار على شكل رسوم عبور خطوط انابيب النفط من العراق، فضلاً عن المشاريع التركية في العراق خلال المدة المحددة بين ١٩٧٤-١٩٩٠، لكن عند انتهاء الحرب تراجعت الصادرات التركية الى العراق واصيب التكامل المتنامي بين الاقتصاد العراقي والتركي بانتكاسة بعد احتلال العراق للكويت وموقف تركيا مع المجتمع الدولي لإعادة الشرعية للحكومة الكويتية الامر الذي شجع الراي العام الدولي والاقليمي لقطع كافة اشكال العلاقات مع العراق وهنا انتقلت العلاقات التركية العراقية من حالة التعاون الى حالة العداء على الرغم من موقف الحياد الذي اتخذته تركيا تجاه ايران والعراق خلال سنوات الحرب (١٩٨٠-١٩٨٨) الا ان مصادر عدة اشارت الى ارسال الاسلحة الى ايران عبر الاراضي التركية حيث كانت شحنات الاسلحة تنقل من الدول الاوربية الى الموانئ التركية على البحرين الاسود والمتوسط ومن ثم نقلها عبر الشاحنات التركية الى ايران وكان اسطول شاحنات النقل يستفيد من تغاظي السلطات التركية وعلى طول الطريق البري بين البلدين والبالغ ٢٠٠٠ كم[٢].

وشهدت العلاقات العراقية التركية بعد دخول القوات العراقية للكويت في ٢اب ١٩٩٠ تدهورا متسارعاً، عندما ادانت الاحتلال من خلال بيان صادر عن الخارجية التركية في اليوم نفسة وطالبت بغداد بالانسحاب فوراً من الكويت وكانت تركيا قد اعلنت في البدء بعدم الموافقة على السماح للقوات الامريكية باستخدام قاعدتها العسكرية في تركيا قاعدة انجر ليك هنا تعارض التقرب من الحدود التركية العراقية مؤكدة ان القاعدة لا تستخدم الا في خدمة اهداف حلف شمال الاطلسي وهو لا تندرج مواجهة العراق في اطاره[٣].

وعلى الرغم من الموقف التركي من الحرب العراقية- الايرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) اتسم بالحياد الا ان موقف تركيا من احتلال العراق للكويت في آب ١٩٩٠ الا ان الرئيس التركي الاسبق (توركوت أوزال) احتلال العراق للكويت فرصة ذهبية لاستعادة تركيا دورها الذي كان قد بدأ يضمحل، اذ وفرت أزمة الخليج الثانية القاعدة الضرورية لتركيا كي ترى القدرة العسكرية تتفكك لذا وقفت تركيا في الايام الاولى من احتلال الكويت الى جانب المعسكر المعادي للعراق وسمحت لقوات التحالف الدولي باستخدام القواعد الاطلسية على أراضيها لتنفيذ غارات ضد العراق، بعد ان كانت ترفض في البدء في استخدام القواعد لحين انجلاء الموقف, فضلاً عن ذلك ان تركيا سمحت للولايات المتحدة وقوى التحالف الدولي بالاستخدام الواسع النطاق لقاعدتي انجر ليك وباتمان الجويتين وتم استخدام أكثر من (١٢) قاعدة حربية اخرى على الاراضي التركية لضرب العراق في اثناء حرب عاصفة الصحراء ولعزل شمال العراق عن الحكومة المركزية في بغداد وفرض الحظر الجوي على المنطقة بعد انتهاء الحرب[٤]. ورغم رفض تركيا المشاركة في حرب الخليج الثانية(١٩٩٠-١٩٩١) بشكل مباشر الا انها قد قدمت الكثير من التسهيلات للقوات الجوية الامريكية والبريطانية والفرنسية في فرض حظر جوي على الطيران العراقي في شمال العراق وتأليف ما سمي أولاً(بقوات المطرقة) و(قوة المراقبة الشمالية) فيما بعد وكان لتركيا كذلك دور الحرب في إنشاء ما سمي (الملاذ الأمن للكورد) شمال العراق والتي

عرفت بعملية توفير الراحة[٥]. في المقابل فأن تركيا على الرغم من الموقف السلبي الذي اتخذته في حرب الخليج الثانية والتوتر الذي اصاب العلاقات بين الطرفين نرى ان تركيا في عهد رجب طيب اردوغان اتخذت موقفاً ايجابياً في الحرب الامريكية البريطانية على العراق في آذار ٢٠٠٣ عندما رفضت السماح للقوات الامريكية النزول في اراضيها وفتح جبهة شمالية وذلك لإدراك تركيا ان اي تدخل عسكري امريكي عن طريقها سيؤدي الى ضرر بالعلاقات الاسلامية- العربية ويسئ الى صورتها اقليمياً ودولياً فضلاً عن عدم حصول تركيا على ضمانات كافية بشأن مستقبل الكورد وعلى الرغم من الرغبة التركية في تحسين العلاقات بين الطرفين الا انها عادت في العام ٢٠٠٧ وطالبت العراق بضرورة اخراج حزب العمال الكردستاني من أراضيه بعد الهجمات التي قام بها داخل تركيا واتهمت الاحزاب الكوردية العراقية بدعم الحزب، وعلى الرغم من المحادثات الدبلوماسية بين الطرفين اقدمت الحكومة التركية على ضرب مواقع حزب العمال الكردستاني في شمال العراق وذلك للحد من نشاطاته وتدمير قواعده، إلا أن العلاقات بينهما شهدت تحسناً ملموساً بلغ ذروته بالاتفاق على تأسيس المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي عام ٢٠٠٨ م، وتوقيع ما يزيد على ٤٠ مذكرة تفاهم في تشرين الأول ٢٠٠٩ م في الجوانب الأمنية والاقتصادية والطاقة وغيرها من المجالات[٦].

عقب هذه المرحلة حصل توتر في هذه العلاقات لا سيما في الجانب السياسي لعدة اسباب او مشاكل هي:

١- التدخل التركي السافر في الشؤون الداخلية للعراق بحجة ملاحقة بعض الجماعات المعارضة للنظام المتمثلة (حزب العمال الكردستاني) وفرض هيمنتها بحجة حماية حدودها من المخربين.

٢- تعزيز علاقة تركيا مع إقليم كردستان لاسيما في الجوانب الاقتصادية من شأنه ان يساهم في تفكيك العراق من خلال اصرارهم على اعلان الاقليم واثارت الفوضى والمشاكل السياسية, وساهم بتصدير النفط الكردي عن طريق ميناء جيهان التركي الى اسرائيل وهذا الأمر يتناقض مع الدستور ويثير حفيظة الحكومة المركزية.

٣- السماح بدخول الجماعات المتطرفة (داعش) الى العراق وسوريا بمساعدة عدة دول عالمية واقليمية منها تقوم بتزويدهم بالمال والسلاح لزعزعة امن واستقرار البلاد وانتشار الفوضى.

٤- بدأت تركيا بتقليل الحصة المائية للعراق لكونها تسيطر على منابع نهري (دجلة والفرات) الأمر الذي يؤدي الى تدهور النشاط الاقتصادي بالتالي ينعكس على الوضع السياسي للبلاد.

٥- دخول قوات تركيا إلى معسكر بعشيقة في محافظة نينوى شمال العراق لتدريب قوات العرب والتركمان والكورد من أهل الموصل من أجل المشاركة في تحرير مدينة الموصل من (داعش) لكن الغاية السيطرة على ولاية الموصل.

١-١-٢ الموقف التركي من مشكلة اكراد العراق

وشكلت هذه القضية هواجس كل من تركيا والعراق وتعاونهما في آن واحد اذ بدأ التعاون بينهما منذ الثمانينات القرن الماضي للقضاء على الحركة الكوردية ومنع قيام دولة كردية مستقلة في المنطقة وبسبب هذه المخاوف خاض البلدين حرباً ضروس ضد الحركة الكوردية المسلحة فالحكومات العراقية المتعاقبة خاضت على مدى عقود طويلة صراعاً مسلحاً مع الكورد في شمال العراق اما تركيا فمنذ عام١٩٨٤ واجهت عناصر

حزب العمال الكردستاني PKK بالقوة المسلحة الساعي الى اقامة دولة كردية في جنوب شرق الاناضول، فيما تعمل حكومة أردوغان على بناء علاقة خاصة مع اقليم كردستان من خلال تنفيذ سلسلة من المشاريع الاقتصادية وإقامة خطوط مستقلة للنفط والغاز مع الاقليم دون موافقة الحكومة المركزية وربط الاقليم اقتصادياً بتركياً[٧]، وقد سعى البلدان الى محاولة ازالة الخلافات بينهما وذلك من خلال ابرامهما اتفاق تشرين الاول١٩٨٤ والذي يسمح لكلا الدولتين بعد اخبار البلد الاخر القيام بعمليات مطاردة حثيثة للمتمردين الكورد على عمق ١٠ كم داخل حدود البلد الاخر وذلك من اجل الحفاظ على الحدود بينهما، وقد استفادت تركيا من هذا الاتفاق ثلاث مرات قبل ان تقوم بإلغائه من جانب واحد في عام ١٩٨٨، وما ان حدثت ازمة ٢/ اب/١٩٩٠ حاولت الولايات المتحدة زرع بذور التفرقة في العلاقات العراقية- التركية وخرجت تركيا عن منطلقاتها النظرية في السياسة الخارجية وانحازت تماماً الى الولايات المتحدة وحلفائها ضد العراق، اذ سمحت تركيا بعد انتهاء حرب عام ١٩٩١ للجيوش الاجنبية المرابطة في اراضيها الى تشكيل قوة المطرقة المتأهبة والتي جاءت لمساعدة اكراد العراق واسداء ما يسمى بالمعونة الانسانية وقد كان من نتائج هذا السلوك ان دب الضعف في العلاقات العراقية- التركية في الوقت الذي عملت فيه تركيا على اضعاف النظام العراقي السابق بعد عام ١٩٩١ وقامت بتقديم الدعام السياسي والمعنوي لكورد العراق وفتحت حدودها امام ما يقارب نصف مليون كردي وساعدت تركيا على اعادتهم عن طريق خطة(المناطق الآمنة)، وعن طريق قوة المطرقة المتأهبة ساعدت الولايات المتحدة والدول الغربية من ايجاد مناطق امنة للكورد في شمال العراق[٨].

كما ايدت المقترح الامريكي بأنشاء ما يسمى بالمنطقة الآمنة لحماية الكورد عام ١٩٩١وبعد انتهاء العمليات العسكرية تم تواصل دورها خلال ما يسمى بعملية الملاذ الامن، وخلال هذه الفترة تمتع الكورد بالحكم الذاتي حيث تم تأليف جيش نظامي (البيشمركة) ورغم الدعم الذي قدمته تركيا للكورد بعد حرب الخليج فان موقفها هذا كان يناقض الموقف الذي اتخذته تجاه سياسة الحكومة العراقية تجاه الكورد في بداية السبعينات عندما منحتهم الحكم الذاتي واعتمدت التشريعات التي ضمنت حقوقهم الذي عدته الحكومة التركية بمثابة تشجيعا للكورد بالمطالبة بحقوقهم ومع كل ذلك فان تركيا لم تؤيد قيام دولة انفصالية للكورد.

وقد كانت عمليات التنسيق بين دول الجوار على قدم وساق لإحباط اي محولة للانفصال من خلال الاجتماعات التي عقدتها الاطراف الثلاثة تركيا و سوريا و ايران في انقره ودمشق و طهران للفترة من ١٩٩٢-١٩٩٣ ومع كل ذلك فان لتركيا اهداف معلنة وغير معلنة تجاه العراق ولتحقيق اهدافها استغلت غياب السلطة العراقية في شمال العراق فقامت بعمليات عسكرية عام ١٩٩٦، حيث اخترقت قواتها وطائراتها الحربية اراضي المنطقة الشمالية بحجة مطاردة عناصر حزب العمال الكردستاني التركي PKk، ونفذت عمليتين في هذه المناطق كما شهدت العلاقات التركية تطوراً اخر اذ قامت تركيا بالموافقة على تمديد وجود القوات الامريكية الغربية المخصصة لحماية اكراد العراق من جانب واقامة منطقة عازله لحمايتهم الا انه من جانب اخر رفضت استخدام امريكا لقواعدها في تركيا لضرب العراق، من اجل منع توسع نفوذ حزب العمال الكردستاني في المنطقة، ولعل ما يبرر مخاوف تركيا قبل حرب الخليج الثالثة في عام ٢٠٠٣ وتحركها بشكل مكوكي ومحاولتها لإيقاف الحرب بسبب خشية تركيا من اقامة دولة كردية في شمال العراق، وكانت الحكومة

الامريكية قد ذكرت ان الاحزاب الكوردية في العراق وافقت على وضع ميليشياتها تحت قيادة امريكية بهدف منع مواجهة محتملة بين هذه المليشيات والقوات التركية التي تتوغل عميقاً في شمالي العراق لضرب PKK في حال نشوب الحرب[٩]. وعلى خلاف السياسات الثابتة للحكومات التركية المتعاقبة منذ تأسيس الجمهورية التركية والتي رفضت الاعتراف بالكورد كقومية مستقلة سواء كان ذلك في تركيا أم في دول الجوار وعدم اجراء اي اتصالات معهم فأننا نرى ان الرئيس أوزال عمل خلال حرب الخليج الثانية على فتح قنوات الاتصال المباشر مع قادة الفصائل الكوردية العراقية، وما غرض تركيا من هذه الاتصالات الا الاطلاع على الاوضاع في شمال العراق ومنع PKK من الاستيلاء على المزيد من الاراضي خارج جبل قنديل الذي يعد المقر الرئيسي له بعد ان اصبح الكورد العراقيون وبحكم الواقع مسيطرين على مناطق نفوذهم، وقد تزايد الاهتمام التركي بالحزبين الكرديين(الاتحاد الوطني الكردستاني، والحزب الديمقراطي الكردستاني) وذلك لأطاله أمد الانقسامات فيما بين الكورد جميعهم فضلاً عن الحيلولة دون التوصل الى أية وحدة محتملة بينهم[١٠]. وتطورت العلاقات مع اكراد العراق الى حد وجود تمثيل دبلوماسي لتركيا في أربيل وزيادة تنمية العلاقات الاقتصادية والسياسية مع حكومة اقليم كردستان وخاصة مع الرئيس مسعود بارزاني ورئيس الوزراء نيجيرفان بارزاني وقد ساعدت هذه العلاقات الحميمة مع حكومة الإقليم على كسر اخر حلقة في سياسة التركيا تجاه الشرق الاوسط والتي رفعت شعار "لا مشاكل مع الجيران او تصفير المشكلات التي اطلقها مهندس السياسة الخارجية أحمد داود أوغلو، وفي عام ٢٠١٧ عندما اتخذت حكومة الاقليم قرارها بإجراء استفتاء على انفصال الاقليم عن الدولة العراقية تغيرت استراتيجية تركيا بالتعامل مع اقليم كردستان بعد ان كانت العلاقات الاستراتيجية في مصلحة الطرفين وبنت تركيا جزءً من سياساتها الهادفة الى تحقيق مصالحها بصيغ التعاون لا صيغ الخلافات والتقاطع ولكن تغير نهجها الاستراتيجي باتجاه تعدد وترقيم مشكلة جديدة مع اقليم كردستان بالتعارض مع طموحات الاقليم ورفض الاستفتاء لما ينطوي عليه من تهديد مستقبلي للأمن القومي التركي المتمثل بإثارة الطموحات القومية لدى أكراد تركيا من جهة والتقاطع مع الدولة العراقية في حال تأييد الاستفتاء من جهة اخرى فضلاً عن المواقف الدولية والاقليمية الرافضة لإجراء الاستفتاء وهنا يمكن القول بأن التخطيط الاستراتيجي لتصفير المشاكل مع كل قضايا دول الجوار اصابه الاخفاق وفي مقدمتها مشكلة استفتاء كردستان العراق رغم الشراكة السابقة التي تبنتها السلطة التركية مع الاقليم لتحقيق مصالحها الاستراتيجية للتعاون مع الاقليم سياسياً واقتصادياً خصوصاً في مجال الطاقة والتجارة[١١].

١-١-٣ الموقف التركي من قضية المياه تجاه العراق

يعتقد العراق ان تركيا تساوم في قضية المياه التي اتت بمصطلح جديد وغريب على القانون الدولي وهو الانهار الوطنية الجارية خارج الحدود والمقصود بها دجلة والفرات مخالفة بذلك القانون الدولي الذي عرف الانهار على انها تلك التي تشترك فيها دولة المنبع ودولة المجرى ودولة المصب الامر الذي يتوجب التشاور فيما بين هذه الدول عند تقسيم الحصص المائية، وهذا ما رفضته تركيا طيلة فترة الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين وهو الوضع الذي ما لبث ان تغير بعد وصول حزب العدالة والتنمية الى سدة الحكم في تركيا فدخلت سياسة التصفير للمشكلات مع دول الجوار حيز التطبيق وبدأت العلاقات بالتحسن وارتبط البلدين

اقتصاديا ببعضهما وكان للعامل الدولي دوره في تمادي موقف تركيا من ملف المياه العالق منذ عدة عقود بين تركيا والعراق اذ تلقت تركيا دعما دوليا ومساندة كبيرة من دول اوربية واجنبية اخرى لتقوية مكانتها في منطقة الشرق الاوسط وجاء ذلك لدعم ومساندة قبول اقامة المشروع جنوب شرق الاناضول والمعروف بمشروع الغاب احد مشاريع تركيا الانمائية [١٢]. ان سياسة العراق المائية مع تركيا تقوم على التمسك بمبدأ التعاون كبديل عن الاستغلال المتفرد لمياه النهرين دون النظر الى مصالح وحقوق الطرف الاخر كما ان العراق لا ينكر على تركيا قيامها على تنمية منطقة جنوب شرق الاناضول ولكن ذلك يجب ان لا يكون عل حساب العراق وفرض الامر الواقع القائم على التشاور والاندفاع في تنفيذ المشاريع الخاصة بها والسياسة العراقية هذه تنبع من روح الاتفاقيات الدولية بصدد الانهار المشتركة ومنها معايير قواعد هيلسينكي لعام ١٩٦٦ بشان القسمة العادلة لموارد المياه الدولية واهمها تعداد السكان وطبوغرافية حوض النهر والظروف المناخية فيه وكمية المياه المعتادة السابق استخدامها من مياه النهر والاستعمالات الراهنة والاحتياجات الفعلية من المياه بالنسبة لكل دولة من الدول النهرية وتوافر او انعدام وجود مصادر مياه بديلة، بذلك يكون القانون الدولي قد اضفى المشروعية علي الحقوق المكتسبة منذ مئات او الاف السنين لكل الحالات المشابهة لمشكلة العراق وسوريا بمعنى ان دولة المنبع او المجرى الاعلى كتركيا مثلا ليست مطلقة اليد في القيام بما يضر بالعراق وسوريا المتشاطئه مع تركيا في نهري دجلة والفرات عبر مشروعاتها الخاصة[١٣].

ويذكر ان لجنه فنية تشكلت في عام ١٩٨٢ بين العراق وتركيا وانضمت اليها سوريا وتحددت مهمتها بتقديم تقرير فني لحكومتها يتضمن الكمية المناسبة والمعقولة التي تحتاجها البلدان الثلاثة واتخاذ القرار المناسب على ضوء اللجنة، وعقدت اللجنة ١٦ اجتماعا خلال عشر سنوات اخرها عقد في دمشق في تشرين الاول عام ١٩٩٢ ولم تستطع ان تنجز اعمالها وكان ذلك يعود الى الموقف التركي الذي حاول حرف اللجنة عن مسارها مستخدمة ذريعة ان هدف اللجنة هو وضع اسس ما اسماه بالاستخدام الامثل للمياه، وحاولت تركيا ان تلمح دائما الى امكان اعطاء حصة اكبر من مياه دجلة لسوريا والعراق يمكن تعويضه بمياه من نهر الفرات لان اي انخفاض مؤقت في تدفق الفرات في العراق يمكن تعويضه بمياه من نهر دجلة عبر منخفض الثرثار، وهذه المناورات الدبلوماسية التركية تكشفها طبيعة تصريحات سليمان ديميريل في فترة رئاسته الذي قال اذا كانت الثروة الطبيعية في بلدنا فلنا الحق في استعمالها بالطريقة التي نراها مناسبة ولا يمكن دول المجرى الاسفل ان تعلمنا كيفية استعمال ثروتنا وفي المقابل هناك منابع نفط في كثير من الدول العربية ونحن لا نتدخل في كيفية استعماله، ورغم تشكيل لجنة عراقية سورية تركية عام ١٩٨٣ لتحقيق تقسيم عادل لمياه دجله والفرات سيؤدي مشروع الجاب الى انخفاض نسبة مياه نهر الفرات الى ١٥ مليار متر مكعب سنوياً مما يعني ان كمية المياه التي ستعبر الحدود التركية السورية ستنخفض من ٢٨ مليار متر مكعب الى ١٣ مليار متر مكعب وهذا يعني انخفضا حصة سوريا الى ٤٠% وانخفاض حصة العراق بنسبة ٨٠%. ادت الزيارات المتبادلة بين العراق وتركيا عام ٢٠٠٨ الى اتفاق الطرفين على مضاعفة حصة العراق من مياه نهري دجلة والفرات.[١٤]،وقد عززت تركيا علاقاتها التجارية مع العراق حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين نحو ٨ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٨ ومخطط لها أن تصل إلى ٢٠ مليار دولار سنويا بعد توقيع مذكرة التفاهم

الاقتصادية الشاملة بين البلدين التي وقعها وزيرا خارجية البلدين خلال اجتماع رسمي بين رئيس الجمهورية جلال الطلباني ونظيره التركي عبد الله غول في بغداد في آذار ٢٠٠٩[١٥].

وعلى الرغم من ادعاء تركيا مبدأ تصفير المشكلات وتحسين علاقاتها مع دول الجوار الا ان العلاقات بين بغداد وأنقرة بدأت تتأزم أذ رفضت الحكومة العراقية اتفاقية أقتصادية مع تركيا عام ٢٠١١ وذلك لضمان الحصول على حصة مائية محددة حسب أتفاق رسمي عام ٢٠١٢ لذلك أتهم رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان حكومة المالكي بالطائفية وتهميش بعض المكونات، فضلاً عن إبرام اتفاقية بناء خطوط انابيب لنقل النفط الخام والغاز الطبيعي مع حكومة كردستان من دون موافقة الحكومة العراقية والذي يدل على تحول هائل في الجغرافية الاقتصادية، وما يرتبط به من تغير في الجغرافية السياسية للشرق الاوسط، في الوقت الذي لعبت فيه حكومة حزب العدالة والتنمية دوراً لوجستياً مهماً في تنمية المجاميع الارهابية في ضوء شراء النفط العراقي من الحقول التي تسيطر عليها داعش الارهابي بعد احداث الموصل في حزيران٢٠١٤[١٦].

واستمرت تركيا في مشاريعها المائية على نهري دجلة والفرات على الرغم من عقد اتفاقيات سياسية واقتصادية مع العراق والتي لا تعدو عن كونها مرحلة مهادنة او تحصيل مكاسب سياسية واقتصادية، وأصرت تركيا على رفض تدويل المشكلة واي اتفاق سياسي او قانوني يحفظ الحقوق المكتسبة تاريخياً للعراق فكانت كل إجراءاتها هو الابتعاد عن اي اتفاق قانوني ينصف دول المجرى والمصب لكن سياسة العراق المائية مؤخراً اتبعت سياسة اكثر براغماتية مع الجانب التركي فاشترطت عقد صفقات تجارية مقابل اعادة النظر بقضية ملئ السدود التركية وتحديدا سد اليسوا الذي تأجل ملئ السد بناء على طلب الجانب العراقي كذلك رفع حصة العراق المائية خارج حدود الحصة المحددة من قبل تركيا سلفا[١٧].

١-٢- العلاقات التركية السورية

مرت العلاقات التركية السورية بمراحل عديدة سادها التوتر والقلق تارة والتفاهم وحسن الجوار تارة أخرى، ويعود سبب ذلك الى ضم لواء الاسكندرونه الى تركيا عام ١٩٣٩ عشية الحرب العالمية الثانية حيث ترفض سوريا تبعية اللواء الى تركيا وتصفه بالحدود المؤقتة، ولما استقلت سوريا عام ١٩٤٦ اعتبرت ذلك جزءاً مسلوباً من اراضيها مما انعكس على علاقاتهما، ولم تتحسن العلاقات الابعد عام ١٩٤٩ عقب الانقلاب العسكري الذي قادة حسني الزعيم القائد العام للجيش السوري ضد الرئيس شكري القوتلي واستلم رئاسة الوزارء حيث عبر عن اقامة علاقات حسن الجوار بين البلدين قائمة على نهاية الخلافات القائمة واخذ يسعى جاهداً لتحسن العلاقات بين البلدين، وقد مرت حقبة طويلة من الخلافات التي اتسمت بها علاقات البلدين نتيجة لأسباب داخلية كطبيعة الجوار الجغرافي والشكوى السورية من السياسات التركية التي اضرت بها كسياسة تركيا المائية التي اجحفت بالحقوق المائية واتهام سوريا بدعمها لحزب العمال الكردستاني[١٨]. وانتهى ذلك التأزم في تلك العلاقات بالتوقيع على اتفاقية التعاون الاستراتيجي بين البلدين قبل الازمة السورية, وهذا ما دفع سوريا لبناء علاقات وتحالفات متينة والتقرب للجبهة الشيوعية الذي يقودها الاتحاد السوفيتي (السابق) بينما دخلت تركيا بحلف شمال الاطلسي عام ١٩٥٢ وعند مجيء حزب العدالة والتنمية شهدت العلاقات هدوء سياسي وتحسن نسبي وتفجر الوضع عام ٢٠١١ مع أحداث الربيع العربي ولات التدخل التركي في سوريا

واضح بضرورة تغيير نظام الحكم أذ بدء الجانب التركي وشهدت نقلة نوعية في السنوات ما قبل الأحداث لا سيما ابان وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة في تركيا عام ٢٠٠٢، وبعد الزيارات المتبادلة للرئيس السوري بشار الاسد لتركيا وتوقيع اتفاقية لأنشاء منطقة تجارة حرة بين البلدين، وشهدت العلاقات التركية-السورية مرحلة متطورة في تاريخها من خلال الزيارات المتبادلة لكلا الطرفين اذ قام رئيس الوزراء السوري مصطفى ميروفي في ٢٩-٣٠ تموز ٢٠٠٣ بزيارة تركيا ووقع معها أربع اتفاقيات تتعلق بالمجال النفطي والغاز والثروات المعدنية والتعاون التجاري، وأكدت سوريا للقيادة التركية ان حزب العمال الكردستاني قد تم اغلاقه وتم شن حملة واسعة في سوريا ضد انصاره[١٩]. الا ان ذلك لم يستمر طويلاً وتضاعف حجم التبادل التجاري بين سوريا وتركيا ثلاث مرات بعد تشكيل مجلس الاعمال التركي- السوري المشترك عام ٢٠٠٠، وذلك من ٢٥٠-٣٠٠مليون دولار بداية عام ٢٠٠٠ ليصل الى المليار والنصف المليار دولار عام ٢٠٠٧، وليصل أوجه عام ٢٠١٠ حيث بلغ نحو ٢،٥مليار دولار، ويضاف الى ذلك فتح الحدود بالاتجاهين أمام مواطني البلدين وتنشيط حركة السياحة بين البلدين [٢٠]. وتفجر الوضع عام ٢٠١١ مع احداث الربيع العربي وبات التدخل التركي ودول الخليج في سوريا واضح المعالم بضرورة تغيير نظام الحكم اذ بدء الجانب التركي يعمل من اجل ذلك في ضوء ما تشهده الساحة السورية من مظاهر الاستقطاب السياسي والطائفي والاجتماعي وبذريعة انتماء الاسد للطائفة العلوية التي تمثل اقلية في سوريا بنسبة ١٥% من اجمالي السكان بعكس الانظمة الحاكمة في دول الخليج وتركيا والتي يتواجد فيها تأثير واضح للفكر السلفي والاخواني تحديداً تركيا وقطر اما السعودية والامارات تمثل الجماعة السلفية الوهابية، حيث ساعد هذا الامر على اتفاق تركيا وبعض دول الخليج العربي بما تملك من نفوذ اقتصادي وسياسي لدعم الفصائل والتنظيمات المسلحة داخل سوريا، فضلاً عن ميل حلفاء تركيا ودول الخليج العربي كالولايات المتحدة ووارربا بتحجيم دور ايران روسيا وسوريا في المنطقة[٢١].

الا ان صعوبة العلاقة سرعان ما انهارت بسبب رياح الربيع العربي والتي دفعت تركيا الى تبني الراي العام السوري الداعي لأجراء تغييرات جذرية في النظام السياسي السوري تبدا برحيل (بشار الاسد) وتأسيس نظام ديمقراطي تعددي، الامر الذي ردت عليه سوريا بالرفض معتبرة الموقف التركي تدخلاً بالشؤون الداخلية السورية، ولم يتوقف الامر عند هذا الحد وانما تفاقم اكثر حين قامت الخارجية التركية ممثلة بوزيرها أحمد داوود أوغلو بإبلاغ القيادة السورية رسالة المجتمع الدولي ولا سيما الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والهند، بضرورة امتناع الجيش السوري عن استهداف المدنيين المطالبين بالحرية والديمقراطية، ليتراجع حجم التبادل التجاري هذا الموقف التركي انعكس على حجم التبادل بينهما بين كل من تركيا وسوريا، اذ وصل في عام ٢٠١٢ الى نحو ٦٠٠ مليون دولار فقط[٢٢]. فضلاً عن ذلك فأن تركيا قامت بتوجيه دعوه الى وفد المعارضة السورية لزيارة تركيا وقامت باستقبال اللاجئين السوريين على اراضيها، وبالتالي يمكن القول ان الموقف التركي جاء متماشياً مع المواقف الدولية والاقليمية التي طالبت الرئيس بشار الاسد بالتنحي عن السلطة والعمل على التداول السلمي للسلطة في سورية. الامر الذي اعتبرته سوريا تدخلاً سافراً في شؤنها الداخلية والذي يتنافى مع مبادئ حسن الجوار التي أقرتها مواثيق الامم المتحدة, ويذكر الباحث التركي (Alptelcin)، أن

هناك مفارقة في الموقف التركي تجاه الازمة السورية بين حديث تركيا عن أحداث اصلاحات في سوريا في ظل نظام الرئيس بشار لأنه تغير هذا الموقف بعد أسبوع وتحديداً ٣١ أيار ٢٠١١، عندما قامت تركيا بتنظيم مؤتمر للمعارضة السورية من أجل اسقاط النظام السوري وهذا أثر على علاقة تركيا بدول الجوار.

١-٢-١ الموقف التركي من قضية المياه

استمرت تركيا في سعيها الى تغيير معادلة التوازن الهيدروبوليتيكي (السياسية - المائية) في النظام المائي الاقليمي لحوضي (الفرات، دجله) التي ترتكز على الامتناع عن المصادقة على الاتفاقيات الدولية والقرارات المتعلقة بموضوع تقاسم المياه بين الدول المتشاطئة (بغض النظر عن قوة الزام تلك القرارات)، والاندفاع بإقامة المشاريع والسدود على نهري (دجله والفرات) دون الالتفات لتداعيات تلك المشاريع على الدول التي تشاركها في هذين النهرين الدوليين[٢٣]. الا أنها وافقت على تزويد سوريا بقدر معين من مياه نهر دجله لري مناطق في سوريا على مقربة من مثلث الحدود بين سوريا والعراق وتركيا، كما بدأت في مناقشة استراتيجيات ري مشتركة مع سوريا وبذلك تخلت تركيا مؤقتاً عن السياسات السابقة التي كانت تستهدف منع سوريا من حقها الشرعي في المياه ، لكنها في النهاية تسعى الى استخدام المياه كورقة ضغط للتأثير على العراق وسوريا لضمان حصولها على النفط باستمرار وفق معادلة مقابلة النفط بالمياه[٢٤]. وما توجه تركيا هذا الى الا للعمل على استخدام المياه كورقة ضغط تجاه دول العراق وسوريا باستراتيجية تضمن لها تحقيق اهدافها ومصالحها في المنطقة الشرق اوسطية لاسيما وان دول هذه المنطقة تعاني من ندرة في المياه في الوقت الذي تشهد فيه هذه المناطق ارتفاع في نسبة الاحتياجات المائية وكما مبين بالجدول (١)

جدول(١): نسب الاحتياجات المائية لتركيا وسوريا والعراق ٢٠١٦

الدولة	تركيا	سوريا	العراق	المجموع
المنشآت الزراعية(بالهكتار)	٣م٣٠٠٠٠٠	١٩٤٠٠	١٢٠٠٠٠	١٩٦٤٠٠
المشاريع المستقبلية(بالهكتار)	٣م١١٤٦٣٠٠	٥٤٢٢٧٥	٧٥٢٤٠٠	٢٨٤٠٩٧٥
صافي الاستهلاك(مليار متر مكعب /سنة	٣م١٥٧٠٠	١٠,٨٠٠	٢٠٠٠٠	٤٦٥٠٠

المصدر: ريز لطيف صادق، العلاقات الامريكية – التركية في ظل عهد حزب العدالة والتنمية (٢٠٠٣-٢٠١١)، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، ٢٠١٧، ص٩٩..

١-٣ العلاقات التركية الايرانية

بعد تدمير قدرات العراق الأقتصادية والعسكرية في حرب الخليج الثانية (١٩٩١) سعى الطرفان الى تقوية علاقتهما السياسية والاقتصادية بسبب الفراغ الاستراتيجي في المنطقة اذ تم التوقيع على اتفاقية امنية بينهما عام(١٩٩٢م) لمراقبة الحدود المشتركة الا ان هذا الاتفاق لم يحقق الثقة بينهما، اذ ان ايران تتهم تركيا بدعم مجاهدي خلق وتركيا تتهم ايران بدعم حزب العمال الكردستاني[٢٥]. في الوقت نفسه تتقاسم أنقرة و طهران الهموم الأمنية المشتركة عبر الحدود فالاتفاق الأمني الموقع بين البلدين في (٢٨/تشرين الثاني/١٩٨٤) على التنسيق في المجال الأمني لمواجهة الانفصاليين الكورد القابعين في المثلث الحدودي الإيراني التركي العراقي، وتم التوقيع على مذكرة تفاهم أمني توجت أعمال الدورة العاشرة للجنة العليا للأمن المشتركة بين الدولتين ولم

يكشف النقاب عما ورد في المذكرة من التفاصيل لكن المعروف أن تركيا لها مطالب محددة لدى طهران بشأن وضع مقاتلي حزب العمال الكردستاني المحظور إذ تريد من السلطات الإيرانية التعهد رسمياً بمواجهة مقاتليه فضلاً عن إدراجه على قائمة المنظمات الإرهابية لديها. إلا أن الاتفاق لم يحقق الثقة الكاملة بشأن المسائل الأمنية وتتهم أنقرة طهران بتقديم الدعم لحزب العمال الكردستاني و الإسلاميين في تركيا فيما ان عقد الاتفاقية لم يمنع إيران من توجيه انتقادات شديدة لتركيا جراء حملاتها العسكرية ضد حزب العمال الكردستاني في كردستان العراق في عامي (١٩٨٦-١٩٨٧)، واتهامها بالتخطيط للإستيلاء على حقول النفط في كركوك حينذاك وهو اتهام ظلت إيران تردده طوال تسعينيات القرن الماضي أيضاً[٢٦].

ومع تولي حزب التنمية والعدالة السلطة في تركيا عام ٢٠٠٢ وسعيه لتحسين العلاقات مع ايران كجزء من سياساته القائمة على حسن الجوار سرعان ما اتضح هذا التعاون في عام ٢٠٠٢ عندما وقع البلدان على اتفاق تعاوني أمني صنف بموجبه حزب العال الكردستاني كمنظمة ارهابية، وفي العام ٢٠٠٦ قام اردوغان بالوساطة بين حزب الله واسرائيل عقب العدوان الاسرائيلي على لبنان عام ٢٠٠٦ ولأن ايران تأتي في المرتبة الثانية بعد روسيا في امداد تركيا بالغاز الطبيعي فقد وقع البلدين على اتفاقيتين لنقل الغاز الايراني بواسطة خط انابيب غاز ايران- تركيا مروراً باليونان الى اوروبا، وفي العام ٢٠٠٨ جاءت الزيارة التي قام بها الرئيس الايراني احمدي نجاد لتركيا لتكون اول زيارة يقوم بها نجاد لدولة عضوة في حلف الناتو وتتمتع بعلاقات وثيقة بالولايات المتحدة وفي جنيف خلال شهر ديسمبر عام ٢٠١٠ نجحت تركيا في تحريك المفاوضات بين ايران وادارة اوباما حول البرنامج النووي الايراني بعد توقفها لفترة دامت ستة عشر شهراً، وفي العام نفسه اعتبرت وثيقة الامن القومي التركي ايران شريكة في الحفاظ على امن المنطقة[٢٧] الا ان تركيا سرعان ما اظهرت وجهاً اخر في علاقاتها مع ايران عندما ظهر ذلك بوضوح في اتهام تركيا لإيران بقيادة حركة الاحتجاجات المطالبة بالديمقراطية في البحرين بقصد قلب نظام الحكم القائم على خلفية رفض المعارضة الشيعية في البحرين الدخول في الحوار مع العاهل البحريني لمناقشة الاصلاحيات التي تريدها بناء على تدخل تركيا للتوسط في الازمة البحرينية وظهر ايضاً في تحذير تركيا من الدور الايراني في سوريا المؤيد لسياسة قمع حركة الاحتجاجات[٢٨].

وعلى الرغم من ان تركيا دعمت حق ايران في امتلاك برنامج نووي سلمي[٢٩]. غير ان المؤسسة العسكرية التركية وحكومة حزب العدالة والتنمية لا يؤيدان طموحات ايران النووية في المجال العسكري وفي هذا الصدد صرح وزير الخارجية التركية الاسبق عبد الله غول قائلاً "ان تركيا تعتبر تواجد الاسلحة النووية وانتشارها في المنطقة بوصفها تهديداً أمنياً جدياً" فيما صرح رئيس الوزراء التركي اردوغان في لقاء مع صحيفة الانباء الكويتية في ١١آذار/ مارس/٢٠٠٧، عن سياسة بلاده الخارجية وعن العلاقات التركية-الايرانية وموقف تركيا من الملف النووي الايراني قائلاً " ان تركيا الى جانب حل جميع المسائل القائمة مع ايران بما فيها الملف النووي بالوسائل السلمية[٣٠]. وعلى الرغم من ان العلاقات التركية الايرانية كانت ودية ومتقاربة الا انه حصل تباين في موقف كل منهما ازاء الازمة السورية عام ٢٠١١، حيث كانت ايران داعم اساس للنظام السوري وتركيا تدافع عن الحراك الشعبي السوري فضلاً عن احتضانها للمعارضة السورية، وقد

تضررت العلاقات الايرانية- التركية وذلك لقيام طهران بتوجيه عدة رسائل وتحذيرات الى الجانب التركي تطالبه بعدم الاقتراب من سوريا والتي تعد خطاً احمر عند ايران كما تطالبها بعدم الرضوخ لضغوط الولايات المتحدة الامريكية وعدم السماح للأخيرة باستخدام قواعدها الموجودة على الاراضي التركية[٣١].

وتركيا على الرغم من دعمها للتحالف العربي ضد الحوثيين في اليمن في بادئ الأمر فهي في الوقت ذاته تفتح أفقاً جديداً من العلاقات مع طهران التي تدعم الحوثيين وآخرها الاتفاق الاقتصادي المتمثل في اقتراح أردوغان أن تستخدم كل من تركيا وإيران عملتهما المحلية في التجارة بينهما لتفادي تقلبات سعر الصرف ولمواجهة العقوبات الامريكية التي طالت الطرفين[٣٢].وبناء على ما تقدم يمكن اجمال اهم اسباب توتر العلاقات بين تركيا وايران وهي :

١- ظهور تركيا على شكل رأس حربة في الأزمة السورية ومحاولة التحرك كلاعب إقليمي خطر يتمسك بالأوراق ويلوح بالتهديد العسكري وينتهج الحرب الاقتصادية ويجلب الضغوط السياسية والعسكرية.

٢- موافقة أردوغان على نشر الدرع الصاروخي الأطلسي على الأراضي التركية حتى دون موافقة البرلمان التركي وهو قرار استراتيجي خطير نظراً لأنه موجه بالدرجة الأولى ضد دول المنطقة ولاسيما إيران وروسيا.

٣- سياسة التدخل في الشؤون العراقية الداخلية والظهور بمظهر المدافع عن مكون عراقي في مواجهة مكون أخر وهو ما أدى إلى المزيد من الاصطفاف السياسي الطائفي ليس في العراق وحده بل في مجمل المنطقة.

٤- انخراط تركيا في تنفيذ العقوبات الاقتصادية ضد إيران بعد القرار الذي صدر بأمر من أردوغان مباشرة في تخفيض استيراد النفط من إيران بنسبة ٢٠% وهو ما أثار الانزعاج الشديد لدى الإيرانيين.

٥- تخلي تركيا عن انتهاج أسلوب المبادرات الإيجابية إزاء الملف النووي الإيراني وتحولها إلى طرف مباشر في هذا الملف من خلال الضغط وإيصال الرسائل الأمريكية للقيادة الإيرانية والإلحاح على القبول بالإملاءات الأمريكية والتحذير من التداعيات في حال لم يتم القبول بمضمون هذه الرسائل.

٦- التحرك التركي على المستوى الإقليمي من باب التحالف مع دول الخليج والعلاقة مع الولايات المتحدة والهدف هو ايران حيث برزت كقوة إقليمية صاعدة فضلاً عن حضور البعد الطائفي في التحرك التركي هذا والذي يؤجج الصراعات الاجتماعية والطائفية في عموم المنطقة[٣٣]. الأن العامل الاقتصادي سجل حضوراً فعالاً بين البلدين منذ عام ٢٠٠٢ فقد ارتفعت صادرات السلع المصنعة التركية الى ايران من(٣٣٤) مليون دولار عام ٢٠٠٢ الى (٤,٢) مليار دولار في عام ٢٠١٣، بزيادة قدرها (٣٥١%) مقابل توسع الصادرات الايرانية الى تركيا من(٩٢١) مليون دولار الى (١٠,٣) مليار دولار(أكثر من ٨٠% منها صادرات طاقة)، وبتاريخ ١٠ حزيران ٢٠١٤ وقع الطرفين على(١٠) اتفاقيات اقتصادية لغرض رفع التبادل التجاري بينهما الى(٣٠) مليار دولار سنوياً كما ولأول مرة في تاريخ العلاقات التركية- الايرانية تم تشكيل" المجلس الاعلى للتعاون الاستراتيجي" بين البلدين الذي من شأنه تعزيز قوتهما في المنطقة[٣٤].

١-٤ العلاقات التركية المصرية

يعود تاريخ العلاقات التركية المصرية الى الموقف التركي من العدوان الثلاثي على مصر اذ كان موقفاً مؤيداً بصفة عامة مستنكراً للعدوان ويمكن تتبع موقفها من خلال تصريحات المسؤولين الاتراك حيث تحدث جلال بايار رئيس الجمهورية في تشرين الثاني عام ١٩٥٦ في المجلس الوطني التركي فقال "نشهد اليوم الصورة الاليمة في منطقة الشرق الاوسط والتي احدثها بعض الحكام الذين يرمون الى ايقاع شعوب هذه المنطقة في صراع دائر بينها يتسنى لهم البقاء في المنطقة لاستثمار خيراتها واذلال شعوبه، فمرت العلاقات التركية المصرية بعدة مراحل خلال العقود السابقة بداية من تأسيس الجمهورية التركية على يد مصطفى أتاتورك إلى فترة حكم حزب العدالة والتنمية , وتطورت السياسة الخارجية التركية خلال مراحل عديدة وهذا التطور كان له عظيم الأثر في تشكيل السياسة الخارجية التركية مع دول العالم خصوصاً دول الشرق الأوسط فقد أثر انضمام تركيا لحلف الناتو ١٩٥٢ وحلف بغداد ١٩٥٨ على طبيعة العلاقات التركية العربية في نظام عالمي ثنائي القطبية اتخذت تركيا فيه موقعها من التحالف مع معسكر الغربي والذي أدى بطبيعة الحال إلى توتر علاقاتها مع دول عربية من ضمنها مصر ثم تحسنت علاقات تركيا تدريجياً ببعض الدول العربية من ضمنها مصر حتى صعود حزب العدالة والتنمية الحكم عام ٢٠٠٢ بقيادة رجب طيب أردوغان وإدراكه لأهمية موقع ودور مصر الإقليمي في منطقة الشرق الاوسط والذي عمل بدوره على تحسين العلاقات المصرية التركية. وشهدت العلاقات التركية - المصرية تحسنا كبيراً, وخلال زيارة الرئيس المصري السابق حسني مبارك إلى أنقرة في آذار/ عام ٢٠٠٧ قرر بمشاركة القيادة التركية إقامة حوار وشراكة استراتيجيتين جديدتين يركزان على التعاون في مجال الطاقة والأمن الإقليمي, وفي المجال الاقتصادي فقد بلغ حجم التبادل التجاري بينهم نحو مليار دولار[٣٥].

وعندما اندلعت أحداث الثورة المصرية في ٢٥ يناير ٢٠١١ بخروج آلاف المتظاهرين السلميين المطالبين بإسقاط نظام الرئيس حسني مبارك تباينت ردود أفعال الدول على الأحداث في مصر لكن الموقف التركي كان واضحاً وصريحاً بدعمه للشعب وتحقيق مطالبه حيث دعا رجب طيب أردوغان يوم ١ فبراير ٢٠١١ مبارك إلى الإصغاء إلى مطالب شعبه وذلك في كلمة ألقاها أمام نواب حزب العدالة والتنمية الذي ينتمي إليه في البرلمان التركي تمثل الموقف التركي من الثورة المصرية في دعم مطالب الشعوب ودعم الاصلاحات والتحول الديمقراطي والبعد عن العنف مع المتظاهرين السلميين والتأكيد على سيادة الدول ورفض التدخل الخارجي في شؤون الدول والثورات العربية اذ موقفه هذا انما يرجع من تأييده لفكر الاخوان المسلمين الذين قادو الثورة بعد نجاح الثورة المصرية حاولت تركيا بناء علاقة استراتيجية مع دولة ذات أهمية كبيرة مثل مصر وكانت زيارة الرئيس التركي عبد الله غول هي أول زيارة لرئيس دولة إلى مصر ما بعد الثورة في ٣ مارس ٢٠١١ حيث التقى بقائد المجلس العسكري المشير حسين طنطاوي وعدد من قادة الثورة المصرية[٣٦].

ومع وصول مرسي الى سدة الحكم وجد كل منهما في الاخر سنده واماله المنشود، اذ كان وصول مرسي يفتح الطريق واسعاً اما تركيا لتكوين خريطة جديدة في الشرق الاوسط فلم يمضي الا شهران على تولي مرسي الحكم الا وكان مدعواً لحضور المؤتمر لحزب العدالة والتنمية(سبتمبر٢٠١٢) وحظي هناك بترحيب

كبير الا ان الاحلام العريضة انهارت فجأة بعد خروج الجماهير في ٢٠١٧/٦/٣٠ واسقاطهم نظام مرسي ومجيء وزير الدفاع المصري عبد الفتاح السيسي وادارته لدفه الحكم في (تموز٢٠١٧) وفي اللحظات الاولى حصل خلاف في تركيا بين الرئيس عبد الله غول ورئيس الوزراء رجب طيب اردوغان فقد ارسل غول تهنئة بروتوكولية الى عبد الفتاح السيسي فصرح اردوغان انه لا يوافق على مثل هذه الرسالة وكان طبيعياً ان تنتصر سياسة اردوغان الذي اتخذ موقفاً صلباً وقوياً ضد الانقلاب العسكري في مصر، ووفرت تركيا للمعارضة المصرية التي لجأت اليها قنوات فضائية تهاجم الانقلاب العسكري وسياسته واستضافت المؤتمرات والفعاليات السياسية لهم الا انه بدأ مع مرور الوقت ان المعارضة المصرية عاجزة عن ادراة معركتها مع النظام في مصر كما ودخلت مصر على خط التواصل مع حزب العمال الكردستاني الذي يخوض حرباً ضد تركيا ، وما تزال القطيعة السياسية والى حد ما الاقتصادية قائمة بعد أكثر من ثلاثة اعوام على بدء الأزمة بين البلدين في اعقاب سقوط نظام مرسي في مصر في تموز / يوليو٢٠١٣، وقد كانت الحكومة المصرية من أكثر الاطراف اندفاعاً وحماساً في التعبير عن الرغبة بنجاح الانقلاب العسكري الاخير في تركيا، وصدرت عن المسؤولين الاتراك في الآونة الاخيرة مواقف تجاه مصر عبرت عن رغبة تركيا بتجاوز الأزمة وتطبيع العلاقات مع مصر رغم معارضتها لسياسة الانقلابات العسكرية غير أن الجانب المصري قابل تلك الرغبة بفتور واضح ولم تشهد العلاقة بين الطرفين تطوراً عملياً حتى اللحظة[٣٧]. وأثار اعلان مولود تشاووش اوغلو وزير الخارجية التركي تخطيط بلاده البدء في اعمال التنقيب عن البترول والغاز شرق البحر المتوسط قريبا وتأكيدات في تصريحات لصحيفة يونانية ان التنقيب عن الثروات واجراء دراسات عليها لاحقاً يعد حقاً سيادياً لتركيا وهو ما اثار جدلاً كبيراً وتوتراً جديداً مع مصر، وزعم وزير الخارجية التركي ان اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر وقبرص التي بدأت بمقتضاها مصر باكتشاف الغاز شرق المتوسط لا تحمل أي صفة قانونية، وردت مصر على تلك المزاعم حيث قال أحمد أبو زيد المتحدث باسم الخارجية المصرية ان اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر وقبرص لا يمكن لأي طرف أن ينازع في قانونيتها حيث تتسق وقواعد القانون الدولي وتم ايداعها كاتفاقية دولية في الأمم المتحدة ، ووجهت مصر توبيخاً الى الرئيس التركي رجب طيب اردوغان بعدما انتقد زعماء الاتحاد الاوربي لحضورهم قمة استضافها الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بعد أيام من اعدام تسعة اشخاص في قضية مقتل النائب العام المصري وقال احمد حافظ المتحدث باسم وزارة الخارجية المصرية في بيان " الرئيس التركي اردوغان يطل علينا مرة اخرى بأحاديث حول مصر وقيادتها السياسية تنطوي بشكل جلي على حقد بل وتعبر عن مواصلة احتضانه لجماعة الاخوان الارهابية، ولا تقيم أنقرة علاقات مع القاهرة منذ انهيار حكم الاخوان المسلمين في مصر بعد انتفاضة شعبية ضد الجماعة ورئيسها محمد مرسي، وتقول مصر ان جماعة الاخوان المسلمين هي اقدم حركة اسلامية في العالم كتنظيم ارهابي، والقي القبض على معظم زعماء الجماعة او هربوا للخارج او لجأوا الى العمل السري، فيما للجماعة صلات وثيقة بحزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا، وفر كثيرون من اعضاء الاخوان الى تركيا منذ حظرت مصر انشطة الجماعة التي تقول إنها تنظيم سلمي[٣٨].

زد على ذلك فأن ادركنا حجم التبادل التجاري بين تركيا وقطر أبان حصار قطر الدبلوماسي فلا شك انه سيعزز من متانة العلاقات السياسية والعسكرية بين تركيا وقطر وسيدفعهما الى المزيد من توحيد الجهود في ضبط بوصلة سياستهما الخارجية نحو أهدافهما المشتركة في السياسة الاقليمية والدولية ففي معرض إكسبو قطر- تركيا ٢٠١٨ ، أشارت تقارير وزارة الاقتصاد القطرية الى انه ٤٠ شركة تركية دخلت الى قطر اعقاب الحصار الذي تعرضت له البلاد منذ ما يزيد على السنة، فضلاً عن زيادة حجم التبادل التجاري خلال فترة الحصار ب٣٠% ليصل الى ٤ مليارات ريال قطري في عام ٢٠١٨ ، ان الحصار على قطر اسهم في زيادة الاستثمارات التركية في قطر حيث شهدت الدوحة اقبالاً كبيراً من المستثمرين والشركات التركية مستهدفة قطاعات التصنيع والمواد الغذائية والادوية قيمة التبادل التجاري بين قطر وتركيا شهدت ارتفاعاً ملحوظاً خلال العام ٢٠١٨ حيث وصلت ٧٨٨ مليون دولار مقارنة بسنة ٢٠١٦ التي وصلت فيها قيمة هذا التبادل ٦٧٨ مليون دولار، وشهدت الاشهر التي تلت الحصار على قطر النسبة الاكبر في هذا الارتفاع[٣٩]. وسجلت الاستثمارات الخليجية بتركيا تراجعاً ملحوظاً خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، اذ بلغ تدفق الاستثمارات الخليجية بتركيا عام ٢٠١٢ ما يقارب(٩٤٠ مليون دولار) ما يشكل نسبة(٦,٩%) من اجمالي تدفقات الاستثمار لتركيا فيما انخفض تدفق الاستثمار الخليجي لتركيا وبشكل كبير خلال العام ٢٠١٤ اذ بلغ حوالي(٣٦٤ مليون دولار) وهو ما يشكل نسبة(٢,٨%) من اجمالي تدفقات الاستثمار لتركيا، وفي عام ٢٠١٦ بلغ تدفق الاستثمار الخليجي لتركيا حوالي(٤٤٦مليون دولار) وهو ما يشكل نسبة(٣,٦%) من اجمالي تدفقات الاستثمار لتركيا. ينظر جدول(٢).

جدول(٢):الاستثمارات الخليجية بتركيا خلال الفترة٢٠١٢-٢٠١٦ القيمة بالمليون دولار

العام	.فق الاستثمارات الخليجية لتركي	سبة من اجمالي تدفقات الاستثمار لترك
٢٠١٢	٩٤٠	٦,٩
٢٠١٣	٨٨٠	٦,٨
٢٠١٤	٣٦٤	٢,٨
٢٠١٥	٤٦٠	٢,٩
٢٠١٦	٤٤٦	٣,٦
الاجمالي	٣٠٩٠	٤,٤

المصدر: عبد الحافظ الصاوي، حصار قطر ومستقبل الاستثمارات الخليجية في تركيا، تقارير المعهد المصري للدراسات، ٢٨/يونيو/٢٠١٧، ص٦.

٢- العلاقات التركية الدولية بمنظور الجغرافية السياسية .

تزايد الاهتمام التركي في منطقة الشرق الاوسط وقضاياها لا سيما عقب وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة في تركيا بعد انتخابات عام ٢٠٠٢ وحرصت القيادات التركية على تبني رؤية جديدة عن الرؤى التي

حملتها الحكومات التركية السابقة لا سيما ما يخص العلاقات الخارجية مع دول المنطقة، وتعززت هذه الرؤية بالتطورات السريعة والايجابية التي شهدتها تركيا عقب تولي حزب العدالة والتنمية السلطة ففي المجال الاقتصادي نجحت تركيا في احتلال المرتبة الاولى بين اقتصاديات المنطقة والسادسة عشر على المستوى العالمي من حيث حجم الناتج المحلي الاجمالي فيما تزامن مع هذا المستوى الاقتصادي زيادة الحضور التركي على صعيد عدد من القضايا المحورية في المنطقة سواء ما يخص الصراع العربي- الاسرائيلي او القضية العراقية او ازمة البرنامج النووي الايراني او طرح تركيا كنموذج في قضايا الاصلاح في المنطقة, ويقسم الزمن لغة الى ثلاث مراحل الحاضر المعنى بكل ما هو قائم حاليا، والماضي الذي يعني كل ما هو سابق على الحال القائم، والمستقبل وهو الاتي بعد الحال والمعني باستشراف مجموعة ظواهر او ظاهرة والتنبؤ بها عن طريق تحليل ومحاولة ايضاح وفهم مستقبلها وذلك بدراسة واقعها وعمق التاريخي.

والدراسات المستقبلية هي العلم الذي يهتم بدراسة ورصد طبيعة التغير في ظاهرة او اكثر لمعرفتها وتحديد الاحتمالات المختلفة لمواكبة تغيراتها المستقبلية مع مراعاة العوامل التي تعمل على ترجيح احتمال عن سواه[٤٠]. اذ يتطلب معرفة متغيرات الظواهر الجغرافية السياسية والعلاقات الدولية ومعرفة كافة التغيرات الماضية ومتابعتها في الوقت الراهن لتتضح صورة فهمها ومن ثم تحليل وتنبؤ مساراتها الدولية, وفي ما يتعلق بدراسة الدور التركي اتجاه الشرق الاوسط كل من العراق، وسوريا، ومصر، وايران، والسعودية، وقطر، واسرائيل بعد عام ٢٠٠٢ لأجل الوصول الى الحالة المتوقعة التي تعمل عليها طبيعة العلاقات بين تركيا ودول الشرق الاوسط نتيجة استراتيجية هذه الدول، وسنحاول وضع قراءة لمستقبل توجهات تركيا للمنطقة من خلال التغيرات والتحولات وما ينتج عنها من تناقضات في سياستها الاقليمية والدولية في المستقبل وتأثيرها على دول الشرق الاوسط, ويتناول هذا الفصل الرؤى المستقبلية للدور التركي في الشرق الاوسط من خلال ثلاث سيناريوهات وكالاتي:

٢-١ تنامي الدور التركي

وشهدت السنوات الاخيرة تصاعداً كبيراً للدور التركي والاهتمام به في غالبية القضايا المحورية في الشرق الاوسط ولا سيما بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في عام ٢٠٠٢ واعلانه تدشين سياسة تركية جديدة تجاه المنطقة قوامها تأكيد حضور تركيا ومكانتها كقوة مركزية للاستقرار وطرف فاعل في معالجة مختلف القضايا والصراعات في المنطقة، وان حزب العدالة والتنمية قد حمل مشروعاً سياسياً اصلاحياً في الداخل والخارج، لذا فان الدور الاقليمي التركي هو حصيلة السياسة الخارجية الجديدة التي ركزت على أهمية التغيير الداخلي وبخاصة تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلاد الذي اتاح لتركيا خلال سنوات عدة ان تكون طرفاً مؤثراً على الصعيد الاقليمي والدولي.

وشهدت السياسة الخارجية التركية وخاصة منذ وصول (حزب العدالة والتنمية) الى الحكم تغيرات عدة في التوجهات والتحركات، اذ باتت تعتمد على تعدد العلاقات وعدم حصرها في محور واحد الامر الذي حول تركيا الى مركز في السياسة الدولية بعدما كانت تعتاش على اطراف حلف الشمال الاطلسي(NATO)، وتقدم نفسها كقوة استقرار في المنطقة محاولة توظيف قدرتها على التحدث الى الجميع، يستند هذا المسار الى

افتراض تصاعد الدور الاقليمي التركي في المرحلة المقبلة فمع استلام حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا عام ٢٠٠٢ تغيرت المعطيات كلياً وعمل الحزب وقادته على احداث تغييرات داخلية سياسية واجتماعية واقتصادية، وسعى هذا الحزب على استثمار المكانة الجيوسياسية من اجل تحويل تركيا الى قوة كبرى في الوقت الذي تشهد منطقة الشرق الاوسط اعادة تشكيل لمراكز القوة والسلطة والقرار وتوزيعها، اذ تزاحمت القوى الاقليمية على حجز مكان لها في هذه المنطقة خاصة بعد انهيار الجناح الشرقي للعالم العربي إثر الاحتلال الامريكي للعراق[٤١]. والأزمة السورية التي أدت الى الحرب الأهلية وتفاقمها بشكل كبير.

عادت تركيا بقوة الى معادلات الشرق الاوسط بعد طول غياب عبر سياسة اقليمية متوازنة وصاعدة وضعت بلادها في بؤرة الاحداث بعد ان حجزت لتركيا مكانة المرجعية الاقليمية في المنطقة، ولكن السياسة الاقليمية التركية المسنودة بطروحات وزير الخارجية احمد داود اوغلو خطت فوق العوائق السياسية والحساسيات التاريخية لتعيد تركيا الى جوارها الجغرافي والحضاري بعد عقود من الغياب، الغت السياسة الاقليمية التركية الجديدة تلك الثنائيات التي استقرت في الاذهان لفترات طويلة وعلى الاخص ثنائية اما التوجه نحو اوروبا والغرب والذي يتطلب تنازلاً عن مد الروابط والجسور نحو الشرق او التوجه نحو الشرق والجنوب واستعملت السياسة الخارجية التركية " كسارة الثنائيات" بشكل عقلاني ومنهجي، مستندة الى خيال سياسي استثنائي وطموح لا يعرف الكلل ولكن كفتها تميل الى الجنوب والشرق بعد الرفض الأوربي او الشروط الموضوعة للانضمام مما يعني استحالة تحقق هذا الهدف لاسيما في ظل التوجهات الإسلامية لحزب العدالة والتنمية, اسندت كل ذلك الى اساس واقعي يعكس وعياً عميقاً بتركيبة وهياكل المنطقة فأحرزت لتركيا اقصى ما يمكن ان تحصل عليه في ظل التوازنات الدولية والاقليمية القائمة.

وعلى الرغم من التحركات والنشاطات التي قامت بها تركيا تجاه العالمين العربي والاسلامي الا ان كل ذلك لم يكن يجري بمعزل عن موافقة الولايات المتحدة او التنسيق معها وذلك جراء عدة أمور هي :

١- ان تركيا عضو في حلف شمال الاطلسي ولا يمكن ان تتحرك عسكرياً خارج حدودها دون التنسيق مع قيادة الحلف التي تهيمن عليها الولايات المتحدة الامريكية.

٢- ان تركيا في وضع مفاوضات للعضوية مع الاتحاد الاوربي واي تحرك لها يقتضي أخذ هذا العامل في الاعتبار خاصة ان حزب العدالة والتنمية يراهن بشكل أساسي على مواقف الاتحاد الاوربي.

٣- تواجه تركيا مشكلات حرجة جداً بالنسبة للمسألة القبرصية والارمينية وغيرها من القضايا التي تحتاج لدعم الولايات المتحدة الامريكية، بدأت بوادر توجهات تركيا نحو المنطقة تتبلور ضمن سياسة ودور لتركيا بحلة جديدة بعد بزوغ نجمها الذي شهد توسعاً في جميع الاتجاهات ومن خلال خطوات عدة بدأت مع نهاية القرن العشرين، والسياسة المنفتحة لحزب العدالة والتنمية والمتبعة منذ عام ٢٠٠٢ تاريخ تولي الحزب الحاكم في تركيا، والذي وضع المصالح التركية فوق كل الاعتبارات وتخطي المحظور وبسبب تمتع دول الخليج العربي بخصوصية امتلاك ثروات هائلة من مصادر الطاقة والعلاقة القوية التي تجمعها مع قطر بسبب القاسم المشترك او ما يسمى (التوجه الأخواني) ومقومات أخرى مشجعة لذلك كان توجه تركيا نحوها نتيجة لوجود

هذه المميزات التي شكلت دافعاً الى تركيا وحافزاً لمحاولة لعب دور جديد يتناسب مع طموحاتها وتمثلت تلك الدوافع بخصائص اقتصادية وسياسية واجتماعية وحضارية في البيئة الخليجية سواء اكانت الداخلية منها ام الخارجية[٤٢].

الاستنتاجات:

٢- إن الموقع الجيوستراتيجى الذى تتمتع به تركيا يؤهلها ويفرض عليها الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية وبما يبعد عنها أي شكل من أشكال التهديد الأمني لأراضيها من ناحية ويعود عليها بمنافع اقتصادية شتى في إطار علاقات تجارية من ناحية ثانية مما يمنحها مجالاً أوسع للحركة والبحث عن النفوذ الإقليمي.

٢- إن استمرارية الدور الإقليمي التركي وقدرته على التطور تظل مرتهنة بالعوامل الحاكمة له والضغوط التي يواجها وكيفية معالجته لها لاسيما في الترويج للدور الإقليمي لها.

٤- تناقضت المواقف التركية من الربيع العربي من أتباع اتجاهها سياسة مركبة فلكل بلد حالة مستقلة عن الآخر, والثابت من متابعة المواقف التركية من الثورات في الوطن العربي أن تركيا ترى نفسها طرفاً من حقه أن يتدخل في الشئون الداخلية للدول العربية.

٣- إن المتغيرات التي طرأت على الساحة الإقليمية والدولية ساهمت في لعب تركيا دور إقليمي لا يستهان به, وجعلت من هذه الأهداف محوراً لتحركها السياسي والدبلوماسى لتحقيق أكبر استفادة ممكنة من تفاعلات هذه العلاقات, اما في عام ٢٠١٧ شهد تحولاً ايجابياً جديداً في مسار علاقات روسيا الاتحادية وتركيا وايران خاصة ملفها السوري وابتعاد تركيا عن المظلة الامريكية والاوربية المؤثرة على سياستها الخارجية، اما تعليق طلب تركيا بالانضمام للاتحاد الاوربي فكان دافعاًلتوجهها نحو دول الجوار الاقليمي وخصوصاً دول الخليج.

٤ - أتبعت تركيا سياسة العمق الاستراتيجي والمسار الثاني سياسة تصفير المشاكل والتي هدفت لحل مشاكل تركيا مع جيرانها لكن اتضح فشل تلك التجربة.

٥- أن تركيا تهدف للعب دور جديد في منطقة الشرق الأوسط من خلال استغلال الدعم الأمريكي لها بصفتها تشكل من وجهة نظرهم في العديد من القضايا المثارة على الساحة الإقليمية.

٦. بعد وضع ثلاث سيناريوهات لدور تركيا في منطقة الشرق الاوسط بين سيناريو تطور ونمو العلاقات التركية في المنطقة او سيناريو التراجع وانعدام وجود الفرص والثالث البقاء والثبات على ما هو علية فإن الباحث رجح وجود تطور سريع ومتنامي مبني اساساً على المصالح الاقتصادية في منطقة الشرق الاوسط وخصوصا دول الجوار, فضلاً عن رغبة تركيا لبناء علاقات سياسية واقتصادية وحضارية مع دول الجوار الاقليمي والدولي وخصوصاً العربي لمواصلة تطورها الاقتصادي، ولتحقيق مكانة إقليمية ودولية تسعى لها، ولغرض إيقاف التمدد الايراني ورسم استراتيجية جديدة للمنطقة الاقليمية تتفق مع طموحات دول الشرق الاوسط .

المقترحات:

من ثمرات جهود الدراسات العلمية ان تضع بعض المقترحات التي يمكن الاخذ بها من قبل المعنين والتي يمكن ان ندرج بعضها بالاتي :

١- من الضروري الالتفات الى ان عنصر القوة الاهم في القرن الحادي والعشرين هو العنصر الاقتصادي واهمها مصادر الطاقة النفط والغاز الطبيعي التي يمكن لصنع القرار ادارتها بالصورة الامثل لتطوير الانشطة الاقتصادية الاخرى ورفع المستوى الاقتصادي للمجتمع وتشكل اداة سياسية توفر وتتيح امكانية المناورة السياسية واتخاذ المواقف السياسية الاقوى .

٢- ضرورة اعطاء اهمية اكبر لموقع العراق الاستراتيجي الذي يربط تركيا مع دول عربية اخرى منها دول الخليج العربي لمرور مصادر الطاقة وبقية السلع والبضائع بين قارات اوروبا واسيا وافريقيا اذ يمكن عن طريق العراق ربط الشرق والغرب وايجاد طرق تجارية بديلة ومؤمنة واسواق جديدة لكل من تركيا ودول الخليج العربي.

٤- العمل على زيادة التعاون بين دول منطقة الشرق الاوسط للوصول بما يحقق لها الاستقرار الذي يسهم في تخفيف من حدة التدخلات الدولية والاقليمية ولاسيما الولايات المتحدة، وتركيا، وايران، واسرائيل لما لذلك من اثر على زيادة فرص التعاون بين دول المنطقة .

٥- قيام الدول العربية والاسلامية بعقد المؤتمرات التي تدعو الى تقريب بين المذاهب والحوار مع الاطراف والمذاهب المختلفة للعمل على الاستقرار الاجتماعي بين دول المنطقة واستغلال رابطة الدين لبناء علاقات متميزة بين الانظمة العربية من جهة والانظمة الاقليمية من جهة اخرى .

٦- ضرورة العمل على اعادة الاستقرار للمنطقة كونها ما تزال في مقدمة الاهتمام العالمي بسبب الثورات العربية وما افرزتها من واقع جديد لدول المنطقة وزيادة نفوذ الجماعات ذات الأصولية الإسلامية مما سبب في احتقان مذهبي في معظم الدول، ومن خلال تشجيع الحوار بين أصحاب التوجهات القومية والدينية التي لا تتعارض مع الدين.

الهوامش

(١) خضير عباس النداوي، الدور التركي المحتمل في العراق بعد الانسحاب الأمريكي، مجلة آراء حول الخليج، العدد٨٩، جدة: ملركز الخليج للأبحاث، ٢٠١٢، ص٦٢-٦٣ .
(٢) سداد مولود سبع، محددات العلاقات العراقية التركية بعد عام ٢٠٠٣، دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد ٧١، ٢٠١٥، ص٢٦.
(٣) غازي فيصل غدير، سياسة تركيا اتجاه العراق ١٩٩١-٢٠٠٣، مجلة كلية المأمون الجامعة، العدد١٤، ٢٠٠٩، ص٣٢.
(٤) ياسر هاشم، افاق الدور التركي في حرب الخليج، اوراق شرق اوسطية، القاهرة، يوليو، ١٩٩١، ص٥١.
(٥) إرواء فخري عبد اللطيف، السياسة التركية تجاه العراق وتأثيره في الأمن الوطني، وحدة حقوق الانسان، كلية اللغات، جامعة بغداد، ٢٠١٥, ص٣.
(٦) إيمان دنى، الدور الإقليمى لتركيا فى منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، مكتبة الوفاء القانونية، ط١، الأسكندرية،٢٠١٤، ص٧٠.
(٧) خورشيد دلي، عودة التوتر العلاقات التركية- الايرانية، السنة ١١، العدد١٣٠، ٢٠١٢، على الرابط: https://www.wahdaislamyia.org .
(٨)ايمان دنى، مصدر سابق، ص١٣٨.
(٩) ايمان دنى، مصدر سابق، ص١٣٩.
(١٠) فاضل حسن كطافه الياسري، القومية الكوردية واثرها في العلاقات المكانية بين العراق ودول الجوار(سوريا-تركيا)، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد١٣، العدد٤، جامعة كربلاء ، ٢٠١٥، ص٨٣-٨٤.
(١١) حسين مشتت ال شبانه، من التصفير الى الترقيم اشكالية السياسة التركية، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، العدد٦٣، كانون الثاني، ٢٠١٨، ص٣٧٨.
(١٢) علي حسين باكير، تركيا في ظل التحولات الجيوبوليتيكية في الشرق الأوسط :افول القوة الناعمة وصعود القوة الصلبة، دورية محكمة تصدر عن مركز الجزيرة للدراسات، العدد صفر \ نوفمبر ٢٠١٨، ص١٣١ .
(١٣) محمد محمود ربيع، العلاقات العربية التركية وافاق المستقبل وتوقعاته، قضايا وارواء، العدد ١٢٧، ٢٠٠٣، ص٢٥.
(١٤) احمد نوري النعيمي، العلاقات العراقية- التركية الواقع والمستقبل، مصدر سابق، ص٣٢٠
(١٥) ريز لطيف صادق، العلاقات الامريكية-التركية في ظل عهد حزب العدالة والتنمية (٢٠٠٣-٢٠١١)، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، ٢٠١١، ص٩٩.
(١٦) ريز لطيف صادق ، مصدر سابق، ص٢٩٣.
(١٧) سمير العطية، واخرون، العرب وتركيا :تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، تقديم : محمد نور الدين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٢، ص٢١٢.
(١٨) هيفاء احمد محمد، الموقف التركي من الثورة السورية، مجلة دراسات سياسية، العدد٢٤، مطبعة الزمان، العراق – ٢٠١٣، ص٥٤.
(١٩) رواء جاسم لطيف السدي، مصدر سابق، ، ص١٠٤.
(٢٠) أحمد سعيد نوفل واخرون، أزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاساتها على العلاقات العربية –التركية ودور تركيا الاقليمي، مركز دراسات الشرق الاوسط، الاردن، العدد الثاني، ٢٠١٦، ص١٣-١٤.
(٢١) طالب حسين حافظ، التغير في المنطقة العربية و انعكاساتة "العمل الخارجي"، مجلة دراسات دولية، العدد٥٨، كلية العلوم السياسية، مركز السياسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٤، ص٢٤٣.
(٢٢) أحمد سعيد نوفل واخرون، مصدر سابق، ص١٣-١٤.
(٢٣) واثق محمد براك السعدون، مستقبل العلاقات العراقية-التركية في ظل تحديات الامن الاقليمي، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، ٢٠١٣، ص٣١٦.
(*) الهيدرو ستراتيجي : الأدارة المتكاملة للموارد المائية (عملية تشجيع على التنسيق والأدارة للمياه والموارد ذات الصلة، بغية تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاه الأقتصادي والأجتماعي الناجم على نحو عادل دون المساس بأستخدام النظم الأيكولوجية الحيوية.https://ar.m.wikipedia.org/wiki
(٢٤) سعد حقي توفيق، العراق وسياسة حسن الجوار تجاه تركيا وايران، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد٤١، ٢٠١٠، ص٣٠-٣١.
(٢٥) عمران عيسى حمود الجبوري، مصدر سابق ، ص٢٥٨.
(٢٦) خليل علي مراد، الموقف الإقليمي من الحركة الكوردية المسلحة في تركيا، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، موصل، السنة (٢)، العدد (٣)، حزيران ٢٠٠٥، ص٣٩.
(٢٧) محمد عز العرب، شبكة المعلومات الدولية، العلاقات الإيرانية-التركية: الدوافع و المنافع، شبكة المعلومات الدولية، على الموقع:www.albainah.net
(٢٨) عبير محمد عاطف الغندور، مصدر سابق، ص٣٨٠.
(٢٩) عمران عيسى حمود الجبوري، مصدر سابق، ص٢٦٤.

(٣٠) لقمان عمر محمود النعيمي، العلاقات التركية-الايرانية ٢٠٠٢-٢٠٠٨، قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، ٢٠١٠، ص١٦١-١٦٢ .
(٣١) المصدر نفسه، ص ٢٧٦.
(٣٢) شبكة إرم الاخبارية، شبكة إرم الاخبارية، زمن وتاريخ النشر:أبريل، ٢٠١٥/٠٧ GMT١٥:٥٨ للمزيد ينظر: https://www.eremnews.com:.
(٣٣) خورشيد دلي، عودة التوتر العلاقات التركية- الايرانية، السنة ١١، العدد١٣٠، ٢٠١٢، على الرابط: https://www.wahdaislamyia.org .
(٣٤) عبد الامير عباس عبد الحيالي، وحيد انعام الكاكائي، مصدر سابق، ص٢٥.
(٣٥) عبد الرحمن سعد، العلاقات المصرية التركية : من الثورة إلى الانقلاب، المعهد المصري للدراسات، ٢٠١٨، ص١ .
(٣٦) عبد الرحمن سعد، العلاقات المصرية التركية من الثورة الى الانقلاب، تقارير سياسية، ٢٠ ديسمبر٢٠١٨ على الرابط:https://eipss-eg.org
(٣٧) مجموعة باحثين، أزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاسها على العلاقات العربية-التركية ودور تركيا الاقليمي، مصدر سابق، ص١٩.
(٣٨) وكالة الشرق الاوسط، تاريخ النشر: الاربعاء٢٠١٩/٢/٢٧ على الرابط:https://middle-east-online.com
(٣٩) الامام محمد محمود، مصدر سابق، على الرابط: https://midan.aljazeera.net

(٤٠) وليد عبد الحي, مدخل الى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، ط١، مطبعة الجامعة الاردنية، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، ٢٠٠٢، ص١٣.
(٤١) عارف محمد خلف البياتي، احمد حسن ناصر الجبوري، الدور التركي في الازمة السورية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد٢، العدد٤، جامعة تكريت ، ٢٠١٥، ص١.
(٤٢) ستار جبار الركابي، مصدر سابق، ص٨٠.